ومفتوحة بانها غير منصرف لكونها جمع الاقصى وهو علة يقوم مقام
العلتين وهو يكون بالفتح حالة الجر فان قلت ما غير المنصرف قلت
غير المنصرف ما فيه علتان من العلل التسع او واحدة منها يقوم
مقامهما فاحتيج في كون الاسم غير المنصرف الى هذه العلل التسع
ولم يحتج في كونه منصرفا اليها لان اصل الشيء لا يحتاج الى علة و
سبب بخلاف كون الاسم غير منصرف فانه فرع لكونه غير منصرف
فلا بد فيه من علة وسبب لان الرجوع من الاصل الى الفرع بلا
احتياج بلا دليل لا يجوز فان قلت ما حكم غير المنصرف قلت ان لا
يدخله كسر ولا تنوين فان قلت ما سبب عدم دخولهما
عليه اذا كان في الاسم سببان او واحد منهما يقوم مقامهما
قلت ان الاسم اذا وجد فيه سببان او وجد واحد يقوم مقامهما
كان مشابها للفعل من وجهين فمنع منه ما منع من الفعل
وهو الكسر والتنوين فان قلت في اي شيء يكون الاسم
مشابها للفعل اذا كان فيه سببان قلت في تحقق الفر عيتين
لان في كل فعل فرعيتين احدهما ان الفعل فرع الاسم من جهة الاشتقاق
لكونه مشتقا من الاسم فان ضرب ويضرب مشتقان من
الضرب والثاني انه فرع الاسم من جهة الافادة لان الفعل يتوقف
في الافادة على الاسم وهو لا يتوقف على الفعل فيه واذا كان في الاسم
سببان يكون فيه فرعيتان فيشابه الفعل فيمنع ما يمنع من
الفعل فان قيل لم لم يمنع الاسم من الصرف بمشابهته الفعل
من وجه واحد قلنا لان الاسم اصل من الفعل فلا يمنع من الصرف بشبهه

بشبهه بالفعل من سبب واحد لان الاسم يترجح باصالته فيعارض
اصالته السبب الواحد مثاله من الشرعيات فاذا ادعى عليه حق
لم يثبت الا بشهادة شاهدين ولا يثبت بشاهد واحد
كذلك الاسم لم يمنع من الصرف بسبب واحد واذا اجتمع فيه
سببان يترجح جانب الفرع على جانب الاصل فيمنع الصرف
فان قيل لم جعل ههنا منع الجر والتنوين ولم يجعل غير هذين
من منع التعريف ودخول حرف الجر وغير ذلك من احكام الفعل
قلنا انما يحمل الشيء على غيره في حكم يحتمله المحمول ولا يناقض معناه
ومنع التنوين والجر لا يناقض معنى الاسمية كما ان حمل الفعل
المضارع على الاسم في الاعراب لم يناقض معنى الفعل ولم يجعل للفعل
غير الاعراب لئلا يناقض معنى الفعلية بخلاف التعريف فانه يبطل
معنى الفعل والعلل التسع العدل والوصف والتانيث
والمعرفة والعجمة والجمع والتركيب والالف والنون المضارعتا ن
لالفي التانيث في نحو صحراء ووزن الفعل متى اجتمع في الاسم اثنان
من هذه العلل التسع او وجد فيه واحد يقوم مقامهما كالجمع الا
الاقصى والفي التانيث لم ينصرف وعدها ابن الحاجب منظومة فقال
وهي عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب و
النون زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب
الواو في قوله وهي مرفوعة محلا بانها مبتداء راجعة الى التسع
قوله عدل مرفوع على انه خبر المبتداء والمبتداء مع خبره جملة اسمية
لا محل لها من الاعراب لانها لم تقع موقع المفرد وقوله ووصف معطوف

Copyright © King Saud University